### أكدت وقوفها إلى جانب الشرعية الدستورية والقيادة السياسية

# أحزاب التحالف الوطني تدين محاولات جر الوطن إلى الفتنة

□.. صنعاء/سبأ/..

التقى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس قادة أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي حيث جرى بحث التطورات السياسية على الساحة الوطنية.

وعبرت الأحزاب عن وقوفها خلف القيادة السياسية والتزامها بالدفاع عن الشرعية الدستورية وحماية المكاسب الوطنية في الوحدة والديمقراطية.. مؤكدة استنكارها الشديد افتعال الأزمات وكل المحاولات الهادفة إلى الزج بالوطن في الفتنة التي تهدد أمنه واستقراره ووحدته ونهجه الديمقراطي التعددي وقد صدر عن الاجتماع بيان جاء فيه:

في مرحلة دقيقة وحاسمة في تاريخ شعبنا اليمني العظيم عقد المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي اجتماعه الدوري.

حيث وقف أمام ما تمر به بلادنا من وضع يستوجب نكران الذات من أجل الوطن والبناء على كل اللحظات الإيجابية لتجنيب الوطن الفتن والمواجهات التي لا يحمد عقباها.

وانطلاقا من الواجب الوطني والديني والإنساني والأخلاقي نحو هذا الوطن باعتباره أمانة في أعناقنا كأفراد في هذا المكون الاجتماعي لليمن.

وقد ناقش الاجتماع القضايا المطروحة في جدول أعماله أهمها القضايا والمستجدات على الساحة الوطنية وفي مقدمتها تداعيات الأوضاع في ضوء المحاولات الهادفة إلى الانقلاب على الديمقراطية والشرعية الدستورية والتي يراد من خلالها إجهاض الثورة والجمهورية والوحدة وتوسيع دائرة الفوضى والتخريب وزعزعة الأمن والاستقرار والإضرار بمصالح المواطن والوطن العليا.

وأشادت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بحكمة فخامة الأخ رئيس الجمهورية بالتعامل العقلاني مع تطورات الأوضاع الراهنة وتحليه بالصبر، مراعيا أن أمن وسلامة الوطن والمواطن بشكل عام وحرصا على نقاء الشباب ولدورهم من أجل إصلاح الأخطاء والاختلال وسلامة الممارسات الديمقراطية.

وأكد الاجتماع أن ما طرحه رئيس الجمهورية في مبادراته هو الطريق الصحيح نحو التغيير الجذري والإيجابي والتي تعد بمثابة ثورة ثالثة في اليمن والذي رسم مرتكزاته وأسسه وقاد مسيرته فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، مؤمنين انه لا شك سيكون الأفضل مما مضى والأكثر استقرارا وأمنا مما حوله، وهو ما لم يكن من مطالب الذين يزايدون اليوم على الأخ رئيس الجمهورية ومسيرته الحافلة بالعطاءات والإنجازات التي نقلت اليمن عبر القرون قبل الوسطى إلى القرن الحادي والعشرين، وعبر هذه الثورة الثالثة التي يحرص المخلصون في يمن الثورة والوحدة تحقيقها حتى يتمكن شعب اليمن من التعامل معها تعاملا ديمقراطيا فتتحقق عملية التداول السلمي للسلطة بسلاسة وموضوعية تجنب شعبنا ووطننا الكوارث التي يخطط لها أعداء الحاضر والمستقبل، وأمام هذه المواقف والمبادرات الكبيرة فإننا نؤكد إيماننا القوي مواصلة النضال السلمي الديمقراطي مع فخامة الأخ رئيس الجمهورية دفاعا عن الوحدة والديمقراطية والجمهورية وترسيخ الأمن والاستقرار.. مؤكدين لشعبنا اليمني العظيم أننا سنكون جنودا أوفياء لأهداف الثورة وأرواح الشهداء الذين ضحوا من أجل نصرتها وصولا إلى هذا اليوم التاريخي العظيم الذي يتحقق فيها فرزا تاريخيا بين الثورة وأبنائها الأفياء وأعداء الثورة والوطن والوحدة وأنصار التخلف وأركانه والكهنوت وأتباعه.

---

### اطلعت على تقرير الداخلية حول الأوضاع الأمنية ومستجداتها على الساحة اليمنية

# حكومة تصريف الأعمال تحيل قانوني صحة البيئة وصناديق النظافة إلى مجلس النواب

## المشروعان يهدفان للحفاظ على صحة المجتمع والعناية بالمظهر الجمالي والحضاري للمدن

□.. صنعاء/سبأ/..

أحال مجلس وزراء حكومة تصريف الأعمال في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع قانون النظافة وصحة البيئة وقانون صناديق النظافة والتشجير إلى مجلس النواب للمناقشة واستكمال الإجراءات الدستورية لإصدارهما .

ويهدف المشروعان المقدمان من اللجنة الوزارية المكلفة من قبل المجلس بمراجعتها في اجتماع سابق برئاسة نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية، إلى الحفاظ على صحة المجتمع والإسهام في حماية البيئة من التلوث ومنع الإضرار بهما والعناية بالمظهر الجمالي والحضاري للمجتمع اليمني والحد من التلوث البصري، إلى جانب بيان طرق وأساليب جمع ومعالجة وتصريف كل نوع من أنواع المخلفات الصلبة البلدية والمخلفات الخاصة وتحديد المسؤولية إزاءها، فضلا عن تمويل عمليات النظافة والتشجير وتامين الوسائل اللازمة لذلك وتخطيط وتنفيذ أنشطة النظافة والتشجير وكذا رفع مستوى الوعي بأهمية النظافة والتشجير عبر وسائل التوعية المختلفة بخلاف تمويل تجميل المناطق التي يغطيها نشاط صناديق النظافة إلى غير ذلك من الأهداف المعززة لوضع النظافة والبيئة وعمليات التشجير وتحسين الجوانب الجمالية للمدن اليمنية.

ويحتوي مشروع قانون النظافة على ٨٣ مادة موزعة في خمسة أبواب تشمل التسمية والتعاريف والأهداف، نظام المخلفات الصلبة البلدية، تنظيم الجوانب الجمالية للمدن، العقوبات المقررة على الأفعال المرتكبة بالمخالفة لأحكام هذا القانون والأحكام الختامية.

فيما احتوى مشروع قانون صناديق النظافة على ٥٣ مادة موزعة في أربعة أبواب هي التسمية، التعاريف والأهداف، إدارة الصناديق وسلطاتها وصلاحيتها، مالية الصندوق وأخيرا الأحكام الختامية والانتقالية.

وراعى المشروع التحديد الواضح لأدوار ومهام صلاحيات ومسئوليات كل من المجلس المحلي ومجلس الإدارة والمدير التنفيذي لصندوق النظافة بما يمكن من تحسين كفاءة أداء الصناديق وقدراتها على تحقيق أهدافها والحد من التدخلات التي تؤثر سلبا على ذلك في الوقت الذي تتيح فيه مجال أكبر لمجلس الإدارة في محاسبة المدير التنفيذي وللمجلس المحلي في محاسبة مجلس إدارة الصندوق في حال وجود أي تقصير .

ووافق المجلس على اتفاقية منحة بتمويل مشروع الصحة العامة والسكان الموقعة بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٠م بين الحكومة وهيئة التنمية الدولية، والتي بموجبها ستقدم الهيئة منحة مالية بمبلغ يعادل ٢٣ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وذلك للمساهمة في تمويل المشروع أعلاه .

ويهدف المشروع الى تحسين الوصول والاستفادة من حزمة الخدمات في مجال الأمومة والمواليد وصحة الطفل في محافظات مختارة مع التركيز بدرجة عالية على المؤشرات الصحية الضئيلة القيمة .

ويتكون مشروع الصحة العامة والسكان من جزءين يشتمل الأول على تقديم الخدمات سالفة الذكر بما في ذلك توسيع القاعدة السكانية للبرنامج الخاص بخدمات الأمومة والطفولة والمواليد وصحة الطفل في المناطق الريفية الحضرية الفقيرة بما فيها شراء الأدوية فضلا عن العمل على توفير الخدمات الصحية المرتكزة على المجتمع المحلي وكذا دعم الحملات الوطنية العامة، شاملة الحملات الخاصة بالحصبة وشلل الأطفال والكزاز.

فيما يركز الجزء الثاني من المشروع على جوانب الرقابة والتقييم وإدارة المشروع .

وكلف المجلس وزارة الشئون القانونية بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية، إصدار الشهادة القانونية الخاصة باتفاقية التمويل والتي تؤكد أن الاتفاقية قد استكملت جميع الإجراءات اللازمة للمصادقة عليها وأنها أصبحت نافذة وملزمة قانونا لحكومة الجمهورية اليمنية بموجب أحكامها.

ووافق المجلس على التعديل المقدم من وزير الثروة السمكية في حكومة تصريف الأعمال بشأن تعديل أحكام الفقرة ١١ من نموذج الاتفاقية النمطية للصيد الصناعي للأسماك السطحية والقاعية في المنطقة الاقتصادية الخاصة للجمهورية اليمنية وأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ من نموذج الاتفاقية النمطية للاصطياد الساحلي للأحياء المائية في المياه الإقليمية للجمهورية اليمنية بما يتوافق مع التعديل المقر قانوناً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها، ووجه المجلس باستكمال الإجراءات اللازمة لإصدار التعديل.

ويأتي التعديل لتمكين الوزارة من الاستمرار بالعمل بنموذجي الاتفاقيتين النمطية للاصطياد وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بآلية دفع رسوم خدمات تسويق عن كميات الأحياء المائية ومنتجاتها المراد تصديرها وفقا لقيم رسوم خدمات التسويق المقرة والمعتمدة بقرار من مجلس الوزراء عند التصدير.

ووافق المجلس على تقرير وزير المالية ووزير الصحة العامة والسكان في حكومة تصريف الأعمال بشأن نتائج حصر وتقييم ممتلكات والتزامات هيئة مستشفى الجمهورية العام النموذجي محافظة عدن كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م وذلك بمبلغ إجمالي للموجودات وقدره ٥ مليارات و ٣٣٣ مليوناً و ٢١٦ ألفاً و ٤٩٠ ريالاً وإجمالي للخصوم المتداولة بمبلغ ٥٢ مليوناً و ٩٦٨ ألفاً و٧٦٨ ريالاً.

ووافق المجلس على رأسمال الهيئة بين إجمالي الموجودات وإجمالي الخصوم المتداولة وبمبلغ إجمالي ٥ مليارات و٢٨٠ مليوناً و٢٤٧ ألفاً و٧٢٢ ريالاً.

ووجه المجلس هيئة مستشفى الجمهورية العام النموذجي محافظة عدن العمل على إثبات نتائج الحصر والتقييم الواردة في التقرير النهائي للجنة الأساسية في دفاترها وسجلاتها المحاسبية والإحصائية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م وفقا لأحكام النظام المحاسبي الموحد إلى جانب توثيق كافة الأراضي لدى الجهات المختصة بإسم هيئة مستشفى الجمهورية العام عدن وإزالة كافة الاستحداثات والاعتداءات على أراضي وأسوار الهيئة واتخاذ كافة الإجراءات القانونية للحفاظ عليها.

كما أكد المجلس على الهيئة متابعة السلطة المحلية لسرعة استكمال إجراءات التوريد والفحص والاستلام لكافة الآلات والتجهيزات المتعاقد عليها من قبل السلطة المحلية فضلا عن الاستفادة من قاعدة البيانات التي تم إنجازها ضمن عملية الحصر والتقييم للأصول الثابتة للهيئة وفتح سجلات رقابية وإحصائية نظرا لأهمية ذلك في تحقيق رقابة فعالة على تلك الأصول.

وجاء هذا الحصر بهدف تحديد رأسمال هيئة المستشفى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م عدا عن إظهار القيمة المالية والفعلية العادلة لأصول وخصوم الهيئة وكذلك توفير قاعدة بيانات متكاملة بشأنها.

واطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزارة الداخلية حول الأوضاع الأمنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية.

حيث أوضح التقرير أبرز المهام اليومية للأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن والسكينة العامة وحماية المجتمع من الجرائم بأنواعها ومستوياتها المختلفة.

واطلع المجلس على تقريري وزير النفط والمعادن والكهرباء والطاقة في حكومة تصريف الأعمال بشأن الأوضاع التموينية للمشتقات النفطية والأسباب التي تقف وراء حالة الاختناقات التي بدأت تطرأ على هذه المواد في السوق المحلية وكذا سبب تفاقم حالة الانقطاعات الكهربائية خلال اليومين الماضيين.

وكشف التقريران عن تعرض أنبوب النفط للتفجير أكثر من مرة وكذا أبراج الكهرباء والقطاع على قاطرات الغاز والنفط في محافظة مارب من قبل العناصر التخريبية للقاء المشترك والحوثيين، أدت إلى التأثير على تدفق المشتقات النفطية والغاز إلى السوق المحلي، ودعوة الانقطاعات الكهربائية على ذلك النحو.

ولفت التقريران إلى ما بثته قناة الفتنة سهيل بشأن تفجيرات أنبوب النفط والإشارات الترحيبية التي حملتها القناة تجاه هذه العمليات التخريبية.

وحمل المجلس اللقاء المشترك والحوثيين مسؤولية هذه الأعمال التخريبية التي تسعى إلى إثارة البلبلة والفوضى في البلاد وإقلاق المواطنين وحياتهم اليومية .. مؤكداً إدانته لهذه الأعمال التخريبية التي تحاول النيل من الاستقرار الاقتصادي.

وأتخذ المجلس مجموعة من الإجراءات لضمان الاستقرار التمويني للمشتقات النفطية والغاز المنزلي، وكذا حماية الأبراج من أعمال التخريب وملاحقة المخربين.

وناقش المجلس عددا من المواضيع المتصلة بالأوضاع الراهنة واتخذ بشأنها الإجراءات المناسبة

---

## محافظ مارب يعود إلى صنعاء بعد إجرائه عملية جراحية ناجحة في الأردن

● صنعاء/سبأ/..

عاد إلى صنعاء أمس محافظ مارب ناجي الزايدي قادما من العاصمة الأردنية عمان بعد أن أجرى عملية جراحية تكللت بالنجاح إثر تعرضه لاعتداء آثم من عناصر حاولت اقتحام مبنى المحافظة ضمن مجموعة من المعتصمين.

وقال الزايدي في تصريح لـ«سبأ» عقب عودته نشكر الله سبحانه وتعالى على منه علينا بالشفاء، وتعدينا المرحلة الخطرة ونتوجه بالشكر الجزيل لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على وقوفه معي بعد الحادثه وزيارته لي للمستشفى العسكري.

وأضاف: والشكر موصول أيضا لقيادات وزارات الدفاع والداخلية والإدارة المحلية ورئاسة هيئة الأركان العامة وقيادة الخدمات الطبية العسكرية على ما أولوه من اهتمام بحالته الصحية وما قاموا به من عناية طبية.

ونفى محافظ مارب ما تناقلته بعض وسائل الاعلام من أنباء كاذبة ومضللة تزعم استقالته من منصبه، وقال: نحن لسنا من النوع الذي يستقيل أو يعمل انقلابات على الوحدة والشرعية والديمقراطية، وسنظل أوفياء مع قيادتنا السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومع الوحدة والشرعية.

ودعا محافظ مارب كافة فئات وشباب الشعب اليمني الوقوف صفا واحدا في مواجهة المخططات التي تستهدف اليمن واستقراره ووحدته والالتفاف حول القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس الذي حقق الوحدة والديمقراطية.

---

## نيابة تعز تطلب أسماء مدراء المدارس والمعلمين المتسببين بتعطيل التعليم

□.. تعز / سبأ/..

وجهت نيابة استئناف الأموال العامة بتعز، مكتب التربية والتعليم بالمحافظة بموافاة النيابة بأسماء مديري بعض المدارس الغائبين وغير المتواجدين في مقار أعمالهم بالمدارس والمتسببين في تعطيل العملية التعليمية وإخراج الطلاب من مدارسهم لتنظر في شأنهم لما فيه المصلحة العامة باعتبار أن تعطيل التعليم يتنافى مع مجريات الشرع والقانون.

جاء ذلك في مذكرة وجهها وكيل نيابة استئناف الأموال العامة بتعز القاضي مروان محمد المحاقري، إلى مدير مكتب التربية والتعليم بالمحافظة عبدالكريم محمود صبري.

هذا وقد أوضح مدير مكتب التربية والتعليم بالمحافظة عبد الكريم صبري لـ"سبأ" أن المكتب وفي ضوء تلقيه هذه المذكرة أصدر تعميما لمديري عموم المديريات ومديري إدارات التربية بالمديريات بسرعة موافاة المكتب بأسماء مديري ومديرات المدارس المتغيبين وغير المتواجدين بمدارسهم والمخلين في أداء مهامهم وتعطيل الدراسة في بعض المدارس.

وقال: سيتم موافاة النيابة بأسماء المتغيبين سواء من الإدارات المدرسية أو المعلمين والعاملين في الحقل التربوي ليتم النظر فيها بشكل قانوني وبما يكفل اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد كل من يثبت تورطه في ممارسات استهدفت تعطيل العملية التعليمية في بعض المدارس.

وأضاف أن المدرسة وجدت لأداء رسالة تعليمية وتربوية وليس لشيء آخر .. مشيرا إلى أن عدد المدارس التي تعرقلت العملية التربوية فيها لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الإجمالي العام لمدارس التعليم العام الأساسي والثانوي بالمحافظة.